



واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الأحزاب السياسية



”بال ثينك“ للدراسات الاستراتيجية فلسطين- غزة



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra



REFORM



Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

نوفمبر 2022

واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الأحزاب السياسية

إعداد
د. سامية جمال الغصين

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفكير حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية، وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة - فلسطين

هاتف: 0097082822005

فاكس: 0097082827820

البريد الإلكتروني: info@palthink.org



ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة

مقدمة:

تركز الورقة بشكل رئيس على واقع مشاركة الشباب الفلسطيني في الأحزاب الفلسطينية وانخراطهم فيها، ومدى قدرتهم على الوصول لمواقع متقدمة داخلها وتمثيلها على مستوى قيادي ومؤثر من خلال الانتخابات الداخلية، والمساهمة فيما بعد في رسم السياسات الحزبية بما يتناسب مع احتياجاتهم وطموحهم ومطالبهم ورؤيتهم الشبابية. إن واقع الشباب في الأحزاب الفلسطينية، للأسف، هو امتداد لواقعهم في المجال العام، والذي يتجسد بشكل جلي في الإقصاء، والتهميش، والانكفاء على الذات، والبعد عن الانخراط في الشأن العام ومواجهة التحديات والهموم الوطنية الحالية التي تعصف بالقضية الفلسطينية والمشروع الوطني، بعدما كانوا هم عصب الحركة الوطنية والفاعل الرئيس فيها.

الشباب والأحزاب السياسية

لقد كفل القانون الأساسي الفلسطيني لكافة مواطنيه، بما فيهم الشباب، حق المشاركة السياسية، حيث ورد في نص المادة رقم (26) أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفرادًا وجماعات، ولهم، على وجه الخصوص، حق تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها.

إن هذا يعد اعترافًا وحماية من المشرع الفلسطيني لأهمية المشاركة السياسية وحماية لها، ويكون ذلك من خلال ممارسة الحقوق السياسية من خلال تشكيل الأحزاب والانضمام إليها والتفاعل والتأثير في الشأن العام. وتلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في تفعيل المشاركة في العملية السياسية داخل النظام، انطلاقًا من إيمانها بالديمقراطية وضرورة إصلاح أبنيتها السياسية لتمكين من المساهمة في تأهيل المجتمع للتحول الديمقراطي. فأى نظام ديمقراطي يتطلب وجود منظومة متكاملة من المبادئ والمؤسسات الحكومية التي تؤكد ضرورة إلزام الأطراف المشاركة في العملية السياسية،⁽¹⁾ ووفق تلك الفكرة الداعمة، يمكن تصوّر أن تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة يمر عبر زيادة نشاطهم في الأحزاب السياسية الفاعلة، وتعزيز تواجدهم في الهيئات القيادية الحزبية. وورد كذلك في القانون الأساسي أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية،⁽²⁾

وهذا المبدأ يشير إلى أهمية انخراط كافة المواطنين في الحياة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية، بما فيهم من شباب ونساء وأشخاص ذوي إعاقة وكافة المقدرات البشرية. ورغم اعتراف القانون الأساسي الفلسطيني بالحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام لها إلا أنه، لغاية الآن، لم يُسن أو يُقر قانون فلسطيني خاص بالأحزاب وتشكيلها والانضمام لها وتسجيلها والكشف عن مصادر تمويلها وإيجاد ضمانات كافية للأفراد تمكنهم من حرية ممارسة العمل الحزبي. فلم نشهد حتى الآن تشكيل لحزب سياسي شبابي يتبنى رؤية ومطالب شبابية خالصة بعيدة عن الايدولوجيات المهيمنة على الساحة السياسية الفلسطينية.

ومن الثابت تاريخياً مشاركة الشباب الفاعلة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية داخل وخارج الوطن، ودورهم الهام الذي لعبوه خلال الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومشاركتهم في الكفاح المسلح وفي تشكيل الأحزاب والفصائل السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام لطلبة فلسطين والاتحادات الطلابية في داخل الأراضي الفلسطينية ودورهم الوطني الهام فيها والنقابات والاتحادات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، ومشاركتهم في بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بعد إنشائها في عام 1994، بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. لقد كانت مساهمة الشباب الفلسطيني في الحياة السياسية منذ النكبة في غاية الأهمية والفاعلية، ويعود الفضل لهم بشكل كبير في إعادة الاعتبار للعمل السياسي الوطني رغم كل الصعوبات التي واجهتهم من أسر واعتقال وإبعاد ومطاردة وقتل وإصابة واستشهاد ومصادرة الممتلكات وهدم المنازل في كافة مراحل الثورة الفلسطينية والانتفاضة الأولى والثانية. ولعله من الهام التأكيد على أن الشباب الفلسطيني ما زال هو الشعلة الرئيسة لاستمرار وتوهج الثورة الفلسطينية رغم التهميش والاقصاء الذي يتعرض له من النظام السياسي الفلسطيني الحالي بكافة مكوناته.

يمثل الشباب الفلسطيني قطاعاً واسعاً وكبيراً من مكونات المجتمع الفلسطيني، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع شاب، حيث هناك 1,17 مليون شاب وشابة ما بين (18-29) سنة في فلسطين، ويشكل الشباب أكثر من خُمس المجتمع الفلسطيني، أي ما يعادل 22% من إجمالي السكان في فلسطين في منتصف عام 2022، (22,2% في الضفة الغربية، و21,5% في قطاع غزة)، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب نحو 105 شباب ذكور لكل 100 شابة،⁽³⁾ ويتوافق ذلك مع نسب مرتفعة للشباب الحاصلين على شهادات دراسية عليا، فبيانات عام

2021 تشير الى أنه من بين كل 100 شاب/شابة في العمر (18-29) سنة هناك 18 شاب/شابة حاصلون على درجة البكالوريوس فأعلى.⁽⁴⁾ وحتى تتضح أهمية وجود الشباب ومشاركتهم والقوة التي يملكونها للتأثير في الحياة السياسية ما بين الأعمار من (18-30 سنة) لا بد من الإشارة إلى حجم أصواتهم، الذي بلغ ما يقارب (1,010,345) صوت من إجمالي الأصوات المسجلة لدى كشوف لجنة الانتخابات المركزية.⁽⁵⁾ وفي قراءة سريعة للقوائم التي سُجل ترشحها للانتخابات العامة المؤجلة عام 2021، والقوائم التي ترشحت للمشاركة في الانتخابات المحلية في مرحلتها الأولى والثانية في الضفة الغربية يمكن أن نلمس وبوضوح ارتفاع نسبة مشاركة الشباب فيها، ترشحًا واقتراعًا، وفي المقابل فإن مشاركتهم هذه كانت أكثر توجهًا للقوائم المستقلة، وهو ما يشير إلى رغبة الشباب وتعطشهم لممارسة العمل السياسي، وكذلك فقدانهم الثقة في الأحزاب والفصائل السياسية المتواجدة على الساحة، مما يدفعهم نحو العمل المستقل خارج الأطر الحزبية.

نهج التهميش والإقصاء والاستبعاد هو المسيطر على المشهد الشبابي السياسي في الأحزاب والفصائل السياسية وفي كافة مواقع صنع القرار على كافة مستويات النظام السياسي الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي، حيث لا يوجد قيادة شبابية واحدة ضمن عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر قمة الهرم السياسي الفلسطيني، وأقل عضو فيها سنًا قد تجاوز الـ60 عامًا، أو في المجلس المركزي أو الوطني للمنظمة، وفيما يتعلق برئاسة الأحزاب السياسية الفلسطينية لا يوجد قائد عام لفصيل أو حزب سياسي ضمن فئة الشباب، وكذلك ينعهد حضور الشباب الفلسطيني في الهيئات الأولى للأحزاب،⁽⁶⁾ بل على النقيض من ذلك، نشهد سيطرة محكمة من القيادات السياسية التاريخية الفلسطينية على مقاليد الحكم ومواقع صنع القرار في الفصائل والأحزاب السياسية التي أسست تلك الفصائل والأحزاب في سن الشباب، وباتت اليوم تستبعد الشباب وتهمشهم وتقصمهم ولا تفسح لهم المجال للاندماج والانخراط والمشاركة في الأحزاب والوصول لمواقع متقدمة فيها وإحداث التغيير المنشود وفق رؤية الشباب وتطلعاتهم، حيث نشهد تشبث شديد الاحكام من تلك القيادات التاريخية لمواقعها التنظيمية والحزبية، وسيطرتها الكاملة على القرار وعدم إفساح المجال للشباب لطرح رؤاهم وأجنداتهم وتصوراتهم، ومقاومة تلك القيادات للتغيير الذي يرغب به الشباب ويحتاجه، وهذا

يظهر من خلال غياب الشباب عن أمانة الفصائل الفلسطينية أو عضوية المكاتب السياسية مثل المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية - حماس، أو اللجنة المركزية لحركة التحرير الفلسطيني - فتح، وغيرها من الفصائل والتنظيمات السياسية الفلسطينية، وقد يبدو ترأس شخص واحد بعينه لأمانة فصيل سياسي فلسطيني لمدة تتجاوز الخمسين عامًا أمرًا في غاية الغرابة ومثيرًا للاستهجان، وهو ما يشير بالضرورة إلى غياب العملية الديمقراطية المُمثلة في الانتخابات داخل تلك الفصائل والتنظيمات أو إجراءها بشكل صوري لا يعزز وصول الشباب لمواقع صنع القرار فيها ولا يعزز تواجدهم في كافة الهيئات الحزبية، ولا يشجعهم على المشاركة الفعالة فيها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى الأنظمة الداخلية لبعض الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية الخاصة بشروط العضوية والترشح للهيئات الحزبية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين).

تشترط حركة فتح لعضويتها أن لا يقل عمر المنتسب عن سبعة عشر عامًا، وتُنظم عضوية الزهرات والأشبال والفتوة بلوائح خاصة، ويُشترط لعضوية المؤتمر العام لمعتدي الإقليم أن لا تقل مدة العضوية العاملة عن عشر سنوات، أما عضوية المؤتمر العام فلا بد من مرور خمس سنوات على الأقل للعضو المصنف عضو عامل في الحركة، أما لعضوية المجلس الثوري فيُشترط مضي عشر سنوات على العضوية العاملة دون انقطاع، ولعضوية اللجنة المركزية لا بد من انقضاء خمسة عشر عامًا عضوية عاملة دون انقطاع، ولعضوية مؤتمر الإقليم فيُشترط مضي ثلاث سنوات كعضو عامل.⁽⁷⁾

حركة الشبيبة الفتاوية الذراع الطلابي الشبابي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح:

شُكل إطار فتاوي باسم "لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي" في عام 1982 ليكون الحضور الرسمي للشبيبة واضحًا في الجامعات والكليات والنوادي والمدن والمخيمات والقرى الفلسطينية، وركزت الشبيبة على فكرة العمل التطوعي والاندماج في المجتمع المحلي. وبعد انطلاق شرارة الانتفاضة الأولى حمل الشباب شرف قيادة العمل الميداني النضالي في الانتفاضة، وقيادة العمل العسكري، وكان معظمهم من المنتسبين للشبيبة الفتاوية، ويُشترط للانضمام للشبيبة أن

ينتمي المنتسب للفئة العمرية من (16-35) عاماً، ويحدد النظام الداخلي شروط العضوية المراقبة (فلسطيني، ينتمي للفئة العمرية من (12-16) عاماً)،⁽⁸⁾ ثم في عام 2007، خُفض سن العضوية للشبيبة إلى 30 عاماً.⁽⁹⁾

وفيما يتعلق بعضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فيُشترط أن يكون عمر المنتسب 16 عاماً فأكثر، وتشترط الجبهة لعضوية مكتبها السياسي، أعلى هيئة قيادية، مرور عشر سنوات على العضوية في الحركة، أما لعضوية اللجنة المركزية، فيُشترط مضي ثماني سنوات على العضوية في الحزب،⁽¹⁰⁾ وهي بذلك توفر الفرصة للقيادات الشابة للوصول إلى قيادة الجبهة وفق النظام الداخلي لها.⁽¹¹⁾

يبدو من الناحية النظرية، وفق الأنظمة الداخلية للفصائل والحركات السياسية الفلسطينية، أن باستطاعة الشباب الوصول لمواقع متقدمة داخل حركاتهم أو تنظيماتهم السياسية، حيث أن الشروط المطلوبة متاحة لكل شاب يرغب في الوصول للهيئات الحزبية العليا، ولكن من الناحية الواقعية والعملية فلا يبدو ذلك ممكناً، وقد يعود ذلك لعدة أسباب منها سيطرة القيادات التاريخية على مواقع صنع القرار وتحكمها في كثير من الأحيان بدعم وصول شخصيات معينة لتلك الهيئات الحزبية، ولا يكون في معظم الأحيان الشباب ضمن هؤلاء الشخصيات، مما يجعلنا أمام تنظيمات وفصائل تخلو من العنصر الشاب في مواقعها وهيئاتها الحزبية العليا سواء الوطنية أو الإسلامية منها.⁽¹²⁾

أهم أسباب غياب الشباب عن المشاركة في الأحزاب السياسية ومواقع صنع القرار

بدون أي شك، هناك العديد من العوامل والأسباب التي تحول دون مشاركة فاعلة للشباب في الأحزاب السياسية الفلسطينية ووصولهم لمواقع صنع القرار فيها وتمثيلها على مستويات عليا وقيادية ومؤثرة، نذكر منها ما يلي:

- استمرار الانقسام السياسي في الساحة السياسية الفلسطينية منذ عام 2007، عقب سيطرة حماس على قطاع غزة، حيث أدى ذلك إلى انتشار ثقافة الحزب الواحد وعدم تقبل الآخر أو إشراكه في الحيز العام، بدءاً من الحيز الاجتماعي ووصولاً إلى السياسي وحتى الإداري المتمثل في مؤسسات السلطة⁽¹³⁾ وما تبع ذلك من تدهور خطير في الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في قطاع غزة والضفة الغربية. وانعكس ذلك على رغبة الشباب بالانضمام للأحزاب السياسية أو بالانخراط في العمل السياسي الذي غلبت عليه المناكفات السياسية بين حركتي فتح وحماس والاستقطاب الحاد بينهما، وما رافق ذلك من تضيق على هامش الحريات العامة وتعرض العديد من النشطاء الشباب للملاحقة أو التوقيف أو الاعتقال أو المطاردة حتى في نطاق وسائل التواصل الاجتماعي، ما دفع بالكثير من الشباب الفلسطيني بالنيء عن الاشتراك في العمل السياسي أو ممارسته أو حتى الرغبة في مناقشة القضايا السياسية. وأشارت نتائج مسح أجرته مؤسسة مفتاح وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في عام 2014 أن ما نسبته 38.7% فقط من الطلبة لديهم رغبة في المشاركة السياسية، بواقع 49.5% للذكور و30.6% للإناث.⁽¹⁴⁾

- استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته المحكمة على المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وعزلها عن بعضها البعض، ومواصلة حصاره الغاشم على قطاع غزة، وفصله المحافظات الشمالية عن المحافظات الجنوبية، وانتهاكاته الجسيمة لكل ما هو فلسطيني، وملاحقته واستهدافه الدائم للشباب الفلسطيني يعتبر عائق أمام العمل الحزبي السياسي الشبابي الذي يحتاج للتواصل والاستمرارية والتفاعل الدائم والتنسيق ووحدة القرار والموقف، وهذه المؤشرات تشكل تحديات حقيقية أمام ممارسة العمل الحزبي الشبابي الفلسطيني، ولكن، رغم صعوبة هذه الظروف، يستطيع الشباب الفلسطيني التغلب عليها وتجاوزها. هي بدون شك تحديات صعبة، ولكن شبابنا الفلسطيني ما زال يثبت قدرته الهائلة على إيجاد الحلول والمخارج لكل ما اعترض طريقه من عوائق وصعوبات، وقد يدعم هذه الرؤية التطور في وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، والتي قد توفر قنوات اتصال وتواصل بين الشباب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده.

- غياب العملية الديمقراطية وعدم إجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية منذ عام 2006، وما يواجهه النظام السياسي الفلسطيني من إخفاق وتراجع وترهل على كافة المستويات، دفع بالشباب الفلسطيني بعيداً عن الاهتمام بالانضمام للأحزاب السياسية أو الانخراط في ممارسة العمل الحزبي، حيث فقد معظم الشباب الثقة في النظام السياسي الموجود نتيجة عدم إجراء الانتخابات العامة، وتعطل المجلس التشريعي عن ممارسة دوره في سن وإقرار التشريعات والرقابة على أداء الحكومة، ما خلق مناخ غير صحي

أفقد الشباب الثقة والرغبة في العمل الحزبي وانعكس سلبيًا على انضمامهم للأحزاب أو الفصائل الفلسطينية.

• غياب الانتخابات في قطاع غزة بشكل كامل، بدءًا من عدم إجراء انتخابات لمجالس الطلبة في جامعات ومعاهد القطاع، التي تعتبر الحاضنة الأولى للعمل السياسي والحزبي للشباب وفيها صقل شخصية الشباب الفلسطيني وإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة للعمل الطلابي والحزبي وتنمية الحس الوطني وغرس قيم المواطنة والانتماء والولاء للوطن وللمشروع الوطني الفلسطيني، ويتبعه بعد ذلك عدم إجراء انتخابات للهيئات المحلية أو للانتخابات العامة والمهنية في قطاع غزة نتيجة عدم التوافق الوطني بين حركتي حماس وفتح، واستمرار الانقسام السياسي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية إجراء الانتخابات الطلابية والمحلية لاستعادة ثقة الشباب الفلسطيني في أهمية وجودهم وتعزيز وصولهم لمواقع صنع القرار في الأحزاب السياسية، وتمكينهم من ممارسة العملية الديمقراطية وغرس أهميتها وضرورة استمرار عقدها بشكل دوري ونزيه ومستقل.

• تراجع الظروف الاقتصادية، وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، حيث إن معدلات البطالة تشكل التحدي الأكبر أمام الشباب، إذ بلغت هذه المعدلات 62% بين الإناث و33% بين الذكور، وكانت الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (65% و24% على التوالي)، ولعل أعلى معدلات للبطالة بين الشباب في العمر 18-29 سنة سُجلت بين الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى (53%)،⁽¹⁵⁾ بالإضافة إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب الفلسطيني، خاصة من قطاع غزة المحاصر منذ أكثر من خمسة عشر عامًا. في ضوء هذه المؤشرات، لا عجب أن ينحصر اهتمام الشباب الفلسطيني في تأمين عيشه والبحث عن فرصة عمل لائقة، ويتوارى الاهتمام بالعمل الحزبي والانضمام للأحزاب السياسية أو في التنافس على الوصول لمواقع صنع القرار فيها.

• عدم وجود قانون فلسطيني ينظم تشكيل الأحزاب السياسية، ويرسخ ممارسة العمل الحزبي على أسس ديمقراطية تمثيلية حقيقية تضمن مشاركة ووجود للشباب الفلسطيني في المؤسسات الحزبية ويعزز ويدعم وصولهم لكافة المواقع والهيئات التمثيلية للأحزاب السياسية الفلسطينية، ويضمن وجود رؤية شبابية تحافظ على مصالحهم ومطالبهم

ويسترد ثقة الشباب الفلسطيني في العمل الحزبي، وذلك من خلال ممارسة العمل الحزبي الوطني الذي يركز على قضايا المواطن والوطن وهمومه ومشاكله.

- جمود وتكلس البني والهيكل في الأحزاب الفلسطينية التقليدية وعدم مواكبة برامجها لمطالبات الشباب وواقعهم المتغير باستمرار، وعدم وجود برامج خاصة بالشباب ضمن برامج الأحزاب، أو حتى تشجيعهم على الأقل على الانضمام لها، بل أن معظم الأحزاب والفصائل السياسية لم تكلف نفسها مشقة البحث عن أسباب عزوف الشباب الفلسطيني عن الاشتراك والانضمام لها، إضافة إلى غياب الانتخابات الداخلية النزيهة داخل كافة أطر وهيكل الأحزاب السياسية والتي تستبعد الشباب نتيجة لذلك أو تقلل حجم مشاركتهم في الترشح لمواقع وهيئات حزبية عليا.

- الثقافة المجتمعية السائدة والمستمدة من الفكر الأبوي التي تهيمن على كافة بنى ومؤسسات المجتمع الفلسطيني في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تعتمد بشكل رئيس على قرار الأب المسيطر والمهيمن على كافة القرارات مهما كان نوعها. بسبب هذه الثقافة، ما زالت الثقة في قدرات الشباب على قيادة المجال العام غائبة رغم مشاركتهم الفعالة في الثورة والعمل الوطني الفلسطيني بكافة مراحل ومستوياته، وهذه الثقافة قائمة على تهميش الشباب والنساء والأشخاص ذوي الاعاقة بناءً على اعتبارات السن والخبرة وأن فئة معينة هي الأقدر والأجدر على قيادة المجال العام، والسيطرة على مواقع صنع القرار، والوصول للسلطة، ولذلك إن إشكالية عدم وصول الشباب إلى السلطة هي إشكالية حقيقية لا يواجهها فقط الشباب الفلسطيني بل تقريباً كل الشباب العربي في المنطقة.

- ترسيخ الثقافة العشائرية بعد ظهور السلطة نتيجة لديوان العشائر⁽¹⁶⁾ والذي أدى إلى وجود جماعات المصالح المرتبطة بالعائلات والعشائر، والتي استعاض الشباب الفلسطيني في كثير من الحالات بعائلاتهم وعشائرتهم عن الأحزاب السياسية أو التنظيمات للترشح في الانتخابات، أو العضوية لموقع ما، حيث بات المجتمع الفلسطيني أكثر تأثراً واحتكاماً للعشائرية، ويعود ذلك لتراجع سيادة القانون وغياب الشفافية.

في ضوء ما سبق تقدم الورقة مجموعة من المقترحات وآليات العمل التي قد تساهم في تشجيع الشباب على الانخراط في الحياة الحزبية الفلسطينية وتعزيز وصولهم للهيئات الحزبية العليا داخل أحزابهم:

1. ضرورة إجراء مراجعة للأنظمة الداخلية للأحزاب الفلسطينية وتعديلها، وتطوير آليات تعزيز مشاركة الشباب فيها بما يتناسب مع تلك الأنظمة، والالتزام في تطبيق النظام بزيادة تمثيل الشباب داخل الأحزاب السياسية وبمختلف المستويات، وتعزيز وصولهم للهيئات الحزبية العليا، ويمكن اللجوء لتبني كوتا شبابية مفتوحة لتعزيز وتشجيع الشباب على الانخراط في الأحزاب السياسية ودعم تمثيلهم داخل الهيئات الحزبية المتقدمة، ودعمهم للوصول لمواقع صنع القرار ورسم السياسات فيها.

2. ضرورة تبني الأحزاب السياسية الفلسطينية برامج تطوير قدرات الشباب الحزبية وتطوير مهاراتهم السياسية، خاصة فيما يتعلق بتدريبهم على مهارات الاتصال الجماهيري والحشد والتأييد والتعامل مع وسائل الإعلام الاجتماعي، وبناء ثقافة سياسية وحقوقية ورفع مستوى الوعي السياسي لديهم، حيث تراجع في السنوات الأخيرة اهتمام الأحزاب السياسية الفلسطينية بتطوير كوادرها الشبابية وخلق كوادر شبابية جديدة، فلم تعد الأحزاب السياسية تولي في برامجها الشباب الاهتمام الذي كانت توليه في السابق وتحرص عليه، فالأحزاب السياسية الفاعلة لا بد أن تكون ركيزتها الأساسية الشباب الواعي والفاعل.

3. سن وإقرار قانون للأحزاب السياسية هو حاجة ماسة لتنظيم العمل الحزبي في فلسطين، ولتعزيز وتدعيم التعددية الحزبية وتوفير الضمانات القانونية المتوافقة مع القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 لممارسة العمل الحزبي بحرية واستقلال، ولتعزيز الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ذاتها، ولضمان تجدد تلك الأحزاب وعدم تكلسها وجمودها من خلال ضمان استمرار إجراء انتخابات داخلية دورية تفتح المجال أمام الدماء والأفكار الشابة، ولتكون تلك الأحزاب الحاضنة الأولى لممارسة الديمقراطية وإرساء تقاليدنا في مجتمع متعدد ومتنوع.

4. العمل على إنهاء الانقسام السياسي، حيث إنه لا يمكن الحديث عن ضمان حرية الأفراد في تشكيل والانضمام للأحزاب السياسية في ظل استمرار الانقسام السياسي بين قطاع

غزة والضفة الغربية، واستمرار انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان وعدم احترام سيادة القانون واستقلال القضاء، فالعمل الحزبي يحتاج إلى مناخ يؤمن بالحريات العامة ويحترمها ويصونها ويقدم سيادة القانون.

5. الشباب الفلسطيني مُطالب كذلك بتفعيل دوره في الأحزاب السياسية والتنظيمات والفصائل التي ينتمي إليها، وتطوير رؤية وطنية، بعيدًا عما هو سائد حاليًا في الساحة الفلسطينية، والخروج من عباءة الايديولوجيا والتنظيمات والفصائل المهترئة، والتقدم بخطوات كبيرة نحو توحيد رؤية شبابية خالصة تجمع كافة أطراف الشباب الفلسطيني في الوطن والشتات على الأقل بالحد الأدنى الذي يستعيد فيه الشباب دورهم الوطني المتوقع والمعهود منهم، وفرض هذه الرؤية دونما انتظار من أي شخصية أو تنظيم أو فصيل سياسي. إن المطلوب من الشباب هو استعادة دورهم وممارسته وإحداث التغيير المنشود.

المراجع

1. ولاء قديمات، دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارنة بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي، مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، 2022/11/12م: <https://bit.ly/3uc1GuW>
2. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003م، المادة رقم (5)، مقام موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية: <https://bit.ly/3XQZo22>
3. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2022/08/12م: <https://bit.ly/3bly56z>
4. المرجع السابق.
5. لجنة الانتخابات المركزية_ فلسطين، الجداول الإحصائية لأعداد المؤهلين للاقتراع ممن بلغوا 18 عاماً وأكثر في كافة المراكز حتى تاريخ 31 تموز 2021م: <https://bit.ly/3VlaO6g>
6. أحمد الطناني، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ما بين الحيز العام والخاص، المواطنة، مجلة فكرية تعني بقضايا المواطنة والديموقراطية، صادرة عن مركز حيدر عبدالشافي للثقافة والتنمية، العدد الثالث، السنة الأولى، سبتمبر 2022م، ص 105.
7. النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، المواد 40، 41، 49، 65، 79.
8. النظام الأساسي لحركة الشبيبة الفتاوية، المواد 4، 5.
9. شبيبة فتح المرتكزات والاهداف والنظام الداخلي، الموقع الرسمي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح المحافظات الجنوبية: <https://bit.ly/3AYIAfz>
10. النظام الأساسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، المواد 17، 31، 29.
11. عماد غياظة، الشباب والأحزاب في فلسطين، فلسطين، 2008م، ص 19.
12. محمد أبو هاشم، اسلام عطاالله، خارطة المشاركة السياسية للشباب في فلسطين، معهد دراسات التنمية بالشراكة مع المساعدات الشعبية النرويجية 2014، من ص 34 وما بعدها.
13. علا مرشود، الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية أزمة ثقة وضعف فرص، المركز الديمقراطي العربي، 23 إبريل 2022م: <https://bit.ly/3Vp8pxm>
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" والإحصاء الفلسطيني يعلنان نتائج مسح توجهات الطلبة في الجامعات والمعاهد الفلسطينية حول المشاركة السياسية، 2014: <https://bit.ly/3ukjMe0>
15. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مرجع سابق.
16. مرجع سابق، علا مرشود